

مقياس: السياسة الخارجية للقوى الكبرى

السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية/ علوم سياسية

2023-2022

مفهوم السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والمحددات والأبعاد

السياسة الخارجية هي (مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى) ويقصرها البعض على علاقاتها السياسية بين الدول.

ونستنتج من ذلك هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به دولة علاقاتها مع دول أخرى، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر على ظاهر القرار سياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون أن تشمل علاقات الدولية بكاملها **صناعة السياسة الخارجية** يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية.

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

وأن عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة، إلا أنه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر.

عموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية. المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.

السياسة الخارجية بطبيعة الحال بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. عليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء. وكلما تقاعست الدول في تكيف سياساتها الخارجية مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يضيف سمة العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية.

وفي السياسة الخارجية على وجه التحديد فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع تلك التطورات ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي تتميز السياسة الخارجية بحيث لا يفاجأ صانع السياسة الخارجية بمواقف جديدة ليس مستعدا للتعامل معها. بالإضافة إلى أن سياسة الدول الخارجية تغدو قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل وقد زادت أهمية تخطيط السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أن تطور العلاقات الدولية في تلك الفترة تميزت بظهور وتعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل وينصرف الاعتماد المتبادل إلى حالة من الترابط بين وحدات النسق الدولي تتميز بكثافة المعاملات بين وحدات النسق الدولي وتوازنها النسبي ويتسم الاعتماد المتبادل في النسق الدولي الراهن بعدة خصائص أساسية أهمها 1- زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية: ويقصد بذلك ظهور قضايا جديدة في أجندة السياسة الخارجية للدول، كقضايا الطاقة، والموارد البيئية، واستعمال الفضاء الخارجي والسكان، بحيث لم تعد تلك الأجندة مقصورة على قضايا الأمن العسكري والصراع الإقليمي. 2 - تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية وتدهور الأهمية النسبية للقضايا العسكرية: فمن بين القضايا الجديدة التي ظهرت في أجندة السياسة الخارجية، أصبحت القضايا الاقتصادية تمثل القضايا المركزية في تلك الأجندة، مقابل ذلك، فقد تدهورت أهمية القضايا المتعلقة بالأمن العسكري، ويرتبط بذلك أن القوة العسكرية لم تعد هي الأساس الوحيد أو حتى الرئيسي للقوة وإنما أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تشكل عناصر هامة في القوة السياسية فالدول المنتجة للبترول تمارس دورا كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية هامة كذلك، فمع تعدد وتشابك قضايا السياسة الخارجية ظهرت قضايا يصعب التعامل معها بالقوة العسكرية، كقضايا تلوث البيئة، والإرسال المباشر بالأقمار الصناعية أضف إلى ذلك أن توازن الرعب الدولي وتشابك القضايا والمصالح الدولية جعل من احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية أمرا غير وارد في كثير من نواحي العلاقات الدولية ومن ثم، تدهورت أهمية القوة العسكرية كأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية بصفة عامة وبالمقابل زادت أهمية الأدوات الاقتصادية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية. 3 - تسييس السياسة الخارجية: فلم تعد السياسة الخارجية مجرد ظاهرة مرتبطة - بالسياسة العليا High Politics ومعزولة عن المؤثرات الاجتماعية المتباينة، وازداد اهتمام الجماعات الداخلية المختلفة بقضايا السياسة الخارجية، لأن تلك السياسة أصبحت تؤثر بشكل مباشر على مصالح تلك الجماعات بعبارة أخرى، أصبحت السياسة الخارجية جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية التي تميز السياسات الأخرى في المجتمع. 4 - ظهور وحدات دولية جديدة: ذلك أنه نتيجة لتعدد وتشابك المشكلات الدولية الجديدة، ازدادت الحاجة إلى تسوية تلك المشكلات في إطار جماعي دولي، من خلال إيجاد أطر تنظيمية دولية، ومن ثم، فقد ازدادت أهمية التنظيمات الدولية وأدوات الدبلوماسية الجماعية كمورد من موارد السياسة الخارجية، من خلال توظيفها كمراكز للاتصال الدولي وتبادل المعلومات، كذلك، فقد ظهر دور التنظيمات الحكومية غير العاملة في ميدان السياسة الخارجية بشكل مباشر، كشركات الطيران، وغيرها، وذلك في مجال الاهتمام بالسياسة الخارجية والعمل في الميدان الدولي أدت الخصائص الراهنة لعملية الاعتماد المتبادل إلى تعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية بدرجة غير مسبقة، ومن ثم إلى ظهور الحاجة إلى تخطيط السياسة الخارجية، فقد أدى ظهور قضايا جديدة على أجهزة صنع السياسة الخارجية لمتابعة تلك القضايا ولتوفير الخبرات الفنية اللازمة للتعامل معها، والتعامل مع الأجهزة الحكومية الأخرى المهمة بتلك القضايا كذلك أصبح على أجهزة صنع السياسة

الخارجية أن تتعامل في بعض الأحيان مع القوى السياسية الداخلية للحصول على تأييدها للخيارات التي تدافع عنها تلك الأجهزة.

مقياس: السياسة الخارجية للقوى الكبرى

- السياسة الخارجية الصينية

تمهيد:

يشير العديد من المؤرخين إلى أن تاريخ الصين يرجع إلى العام 2200 قبل الميلاد، في حين يرى البعض الآخر منهم أن تاريخ حضارتها يعود لأكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، وبذلك في تمثل أكثر المناطق عراقة في العالم، حضارتها من أقدم الحضارات.

ففي الفترة من عام 221 ق.م تزامنت الإمبراطورية الصينية في الشرق مع الإمبراطورية الرومانية في الغرب، وقد تفوقت الأولى على الثانية في التقنية الزراعية وتقنية الحديد وامتلكت اقتصادا منتجا.

وبين القرنين (16 و19) وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش عصور الانحطاط عرفت الصين نهضة وأصبحت من أكثر الحضارات تقدما ورقيا وتحولت إلى مركز للاقتصاد العالمي، وبنت علاقات كثيرة مع العالمين الأوروبي والعربي.

عرفت مكانة الصين الدولية تراجعاً كبيراً خصوصاً بعد "حرب الأفيون" (خاضتها ضد كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا واليابان) سنة 1840، وقد الصين بعد خسارتها تنازلات كبيرة، وبذلك تحولت الصين إلى دولة شبه مستعمرة تحت نظام اقطاعي حتى عام 1911، وفي العام 1921 تأسس الحزب الشيوعي الصيني والذي قاد الثورة حتى الاستقلال، متبينا الأيديولوجية الماركسية اللينينية. هذا وقد اعتمدت الصين في نهضتها بعد الحرب العالمية الثانية على تراثها مستوحية المثل الصيني القائل: "أعبر النهر وأنت تتلمس الأحجار بقدميك" متفاعلة مع ثقافات وحضارات متعددة عبر آلاف السنين.

وفي وقتنا الحاضر يشار في الغالب إلى أن الصين هي تلك الدولة التي تشق طريقها نحو مرتبة القوة العالمية، فلا زالت ومنذ عقود تنصدر أو على الأقل تدرج في القوائم والمشاهد التي توضع للقوى الصاعدة، هذا وقد حجب دورها وكثرة الاهتمام به بقية تجارب الصعود السابق والمزمنة.

محددات السياسة الخارجية الصينية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- المحددات الجغرافية والبشرية: تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دوراً جوهرياً في السياسة الخارجية الصينية، فشساعة مساحتها الجغرافية مكنتها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحها وفرة وتنوعاً كبيراً في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي. ويمكن

رصد أهم المميزات التي كان لها انعكاس إيجابي على السياسة الخارجية الصيني في هذا الإطار في كل من: الموقع والمساحة، والموارد والثروات الطبيعية.

أما بخصوص المحددات البشرية فالصين اليوم هي أكثر دول العالم تعدادا في السكان، إذ يفوق عدد سكانها اليوم 1.4 مليار نسمة وهي بذلك تحتوي على خمس سكان العالم.

إضافة إلى أثر العامل البشري على تطور الاقتصاد الصيني، فالعدد الهائل من السكان له العديد من المزايا من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي (يدا عاملة، وكفاءات علمية معتبرة).

بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجاليات الصينية في مختلف بقاع العالم وخصوصا في جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، كما أن هذه الجاليات قد ساهمت في جلب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى بلدها الأم.

2- المحددات السياسية والعسكرية: ونذكر أبرزها: كتأثير طبيعة النظام السياسي الصيني (علاقة وطيدة بين الشعب والنظام الحاكم وهو ما يساعد على استقرار النظام وذلك ما ينعكس على استقرار وثبات السياسة الخارجية) على السياسة الخارجية. إضافة إلى سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مفاصل السلطة فيها منذ عام 1949 وذلك ما ساهم دون أدنى شك في ثبات واستقرار السياسة الصينية بمستوياتها الداخلي والخارجي.

وأثر العامل الحضاري التاريخي إذ تتميز الصين الحديثة في ممارستها السياسية بالرجوع دوما إلى الإرث الحضاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية.

التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين: ويمكن استخلاصها من المبادئ الخمسة التي صاغها "دينغ شاو بنغ" للسياسة الصينية وهي كالتالي:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

- التشبث بالموق الدولي للصين، وذلك ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

- هدوء رد الفعل.

- إخفاء القدرات المتوافرة.

- ربح الوقت.

وانطلاقا من هذه المبادئ تتجه مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بألية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

وانطلاقا من إدراكها لجملة من الظروف والمتغيرات على مستوى البيئة الدولية اتجهت الصين إلى العمل وفقا لمنطق براغماتي على مستويين اثنين:

أ- **المستوى الأول (داخلي):** فاتجهت نحو تنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي وتبني حزمة سياسات اقتصادية، بدأ من التحديثات الأربعة التي باشرها "دينغ شياو بنغ" عام 1978، إضافة إلى ما نتج عنها من تحولات بنوية داخلية كانت لها انعكاسات على سياستها الخارجية.

ب- **المستوى الثاني (خارجي):** وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى هذا المستوى اتجهت الصين إلى تنفيذ سياستها الخارجية باتباع أسس محددة: منها العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص ما بعد الحرب الباردة، ولأجل ذلك مارست الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين: التكيف معها وتجنب استفزازها، أو المساس بمصالحها، الممانعة والتحفّظ اتجاه سياستها دون الدخول في مواجهة مباشرة معها.

ومن جهة أخرى عملت الصين على الانفتاح على جميع دول العالم دون استثناء.

وبخصوص المحددات العسكرية فإن الصين تعد أكبر قوة عسكرية إقليمية في منطقة شرق آسيا، وهي من أكبر الدول إنفاقًا في الجانب العسكري، إضافة إلى قدراتها النووية (منذ 1964) هذا وقد لعب العامل العسكري دورًا هامًا في السياسة الخارجية الصينية في فترة الحرب الباردة، ليتراجع بعدها ويحل محله العامل الاقتصادي.

3- **المحددات الاقتصادية:** لازالت الصين تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي في العالم، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، وعملت على بناء مراكز نفوذ جديدة، اعتمادًا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما سعت الصين إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية والصناعة.

ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

- تعاظم الناتج المحلي الإجمالي.
- اعتماد "اليوان" ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (2016).
- ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.
- تصدر التجارة السلعية على المستوى العالمي.

**** مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية:**

تتمثل أهم مؤسسات النظام السياسية الصيني فيما يلي:

- الحزب الشيوعي الحاكم منذ 1921.
- مجلس الدولة (السلطة التنفيذية الأعلى في الدولة).
- رئيس الجمهورية وهو الممثل الأعلى للدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

- السلطة التشريعية ممثلة في مجلي الشعب القومي.
- السلطة القضائية (المحكمة الشعبية العليا وهي أعلى الأجهزة القضائية).
- إضافة إلى الحكومات المحلية والتي تمثل منظمات الدولة الإدارية، وحكومات شعبية لأقاليم المحافظات

**** العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية:**

ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- الدور الذي يلعبه التاريخ.
- احتياجات الاستقرار والشرعية.
- علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

**** توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الإفريقية:**

تمتع هذه القارة بالعديد من المقومات جعلتها محط اهتمام واستقطاب دولي كبير وخصوصا من طرف الصين منذ نهاية الحرب الباردة. ويمكن حصر أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية في النقاط الرئيسية التالية:

1. يمثل نفط هذه القارة أحد أهم الأهداف الصينية في هذه القارة (على سبيل المثال في سنة 2006 مثل البترول والغاز الطبيعي 62 بالمئة من مجمل صادرات هذه القارة نحو الصين، وأكثر من 25 بالمئة من الواردات النفطية للصين من هذه القارة).
2. الحصول على الخامات المعدنية وكذا المعادن.
3. البحث عن سوق ملائمة لتصريف منتجاتها وبضائعها المختلفة.
4. الحصول على دعم دول القارة للموقف الصيني بخصوص ضم "تايوان".
5. كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي في هيئة الأمم المتحدة.

**** أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية:**

ويمكن رصد أهمها في:

الأداة الاقتصادية ممثلة في وسائل الإنتاج الصينية المتواجدة في القارة، والشراكة مع البلدان الإفريقية والتي تعرف نموا متواصلا، والمساهمة في البنك العالمي منذ 1980 والمساهمة في البنك الإفريقي للتنمية منذ 1985، إضافة إلى إنشاء عدة بنوك لتمويل المشاريع الاعمارية في القارة، فالشركات والبنوك يمثلان ركيزتين أساسيتين للاقتصاد الصيني.

الأداة العسكرية فمن منطلق حفاظها على الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وضمانا وحماية لشراكتها مع هذه الدول تساهم الصين في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وتعمل

على دعم المنظمات الافريقية الإقليمية في هذا المجال، إضافة إلى الكميات المعتبرة من الأسلحة التي تصدرها الصين إلى دول هذه القارة خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة.

الأداة الدبلوماسية والثقافية كالزيارات العالية المستوى والمتبادلة، وانطلاقا من كونها تمتلك مقعدا دائما في هيئة الأمم المتحدة عملت على دعم والوقوف إلى جانب قضايا الدول الافريقية ودعم مطالبها ومقترحاتها. هذا وقد أكدت الصين على الأدوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وبرز ذلك من خلال وثيقة **منتدى التعاون الصيني – الإفريقي**.

المحاضرة السابعة: السياسة الخارجية الهندية

شهدت العديد من التغيرات والتحولات خصوصا عقب انتخابات 2019 (فوز أكبر الأحزاب – حزب الشعب الهندي BJP) وقد كان لهذا التغيير انعكاسات وآثار مختلفة على الصعيدين الإقليمي (دول منظمة سارك SAARC والدولي).

- دعم الانفصال والإرهاب (خصوصا في علاقاتها المتسمة بالعداء مع جارتها باكستان).

- استمرار سباق التسلح وتطوير الترسانة النووية.

- استمرار العمل ضمن منظمتي شنغهاي للتعاون، ودول آسيان.

- العمل على إعادة بعث وحياء العلاقات مع دول صعيد غرب آسيا (إيران، وتركيا، وإسرائيل، ودول الخليج العربي).

- تعد الهند شريكا طبيعيا للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين (إضافة إلى أنها تعمل على تقوية التحالف الهندي – الياباني الأسترالي لأجل هذا الهدف).

التزمت الهند في سياستها الخارجية بمبدأ الحياد وعدم التدخل خصوصا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هذا وقد عملت الهند على توظيف القوتين الناعمة والصلبة في تحركاتها الخارجية، هذا وقد حدد التقرير الصادر عن مركز بناء السلام النرويجي NOREF تحت عنوان: **"نموذج جديد؟ تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي"** (اعداد جاسون ميكلين وديفيك شارما) خمسة قضايا لفهم تعامل نيودلهي معها، وهي: تغير المناخ، وأمن الطاقة، والتكامل الاقتصادي البديل، والأمن الغذائي، والتدخل الإنساني.

بعض المراجع المتعلقة بالمقياس:

- جمال سند السويدي وآخرون، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**. ط.1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

- ربيكا فانين، تر: فتحي محمد وجبريل محمد، **التنين الصيني وسباق التكنولوجيا**. ط.1، مصر: مجموعة النيل العربية، 2010.

- قسم البحوث لصحيفة الاستقلال، من الصعود إلى الهيمنة: كيف أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى؟، د.ب. ن: د.د. ن.د. س.ن.

- بلحربي عومار، "الثقافة الكونفوشية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني"، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر -3- إبراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018-2019.

- إسلام عيادي وآخرون، السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

- رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010. ط.1، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجنان، 2016.

- فهد مزبار خزار الخزار، "المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية"، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م.40، ع.1، د.ب. ن: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015.

- لزهرة وناسي، "التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - روسيا"، أطروحة دكتوراه. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

- مباركية منير، "صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية - دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند -"، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة -1-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

- بلعوي محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019. تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019.

- سيتيج محمد سنان، السياسة الخارجية الهندية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترتيبات أمنية جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منتدى الشرق، مارس 2019.